

Distr.: General
27 July 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون

البند ٦٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت**

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في
التنفيذ والدعم الدولي: أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق
السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم وفقا للقرار ٢٨٧/٦٦، الذي اتخذته الجمعية العامة بعد أن نظرت، في دورتها السادسة والستين، في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠١١ (A/66/214-S/2011/476)، الذي يتضمن استعراضا لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير عام ١٩٩٨ عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318).

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

** A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

190912 190912 12-44517 (A)



ويسلط التقرير الضوء على أهم التطورات التي حدثت في أفريقيا في العام الماضي، ويدرس مدى تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للمجالات الرئيسية ذات الأولوية المحددة في تقرير الاستعراض. وتمشيا مع الولاية التي حددها قرار الجمعية العامة ٢٧٨/٦٦، بوضع مقترحات في مجال السياسات العامة بشأن التحديات الناشئة، يقدم التقرير تحليلا متعمقا لإحدى أكثر المسائل إلحاحا في أفريقيا، وهي إدارة التنوع، ويقترح توصيات ملموسة وعملية في هذا الصدد.

أولا - مقدمة

١ - في عام ١٩٩٨، واستجابة لطلب من مجلس الأمن، أجرى سلفي تحليلا شاملا لأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. واقترح التقرير تدابير محددة تهدف إلى الحد من النزاعات في أفريقيا وبناء السلام الدائم وتعزيز التنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318).

٢ - وفي عام ٢٠٠٩، طلبت إلى الجمعية العامة، في قرارها ٣٠٤/٦٣، أن أقدم تقريرا يستعرض حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير عام ١٩٩٨، مع التركيز على التحديات الجديدة والناشئة والعقبات المستمرة، فضلا عن الحلول المبتكرة، والمكاسب والإنجازات التي ينطوي عليها تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وقد أجري استعراض شامل شمل مشاورات واسعة النطاق أجريت مع الدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات بریتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بأفريقيا، بالتنسيق مع مكتب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا. وأصدرت تقريرا يستعرض التقدم المحرز والتحديات المستمرة، فضلا عن التحديات الجديدة والناشئة التي تواجه أفريقيا. ووضعت أيضا توصيات ومقترحات لتجديد التزام الأمم المتحدة بقضايا أفريقيا (A/65/152-S/2010/526).

٣ - في تقرير الاستعراض، أشرت إلى أن الإقصاء المنهجي لأجزاء كبيرة من المجتمع من مؤسسات الحكم السياسي ومن أسباب الوصول إلى الأصول الاقتصادية والخدمات الاجتماعية الأساسية لا يشكل أحد الأسباب الرئيسية للنزاع فحسب، ولكنه أيضا يجعل من الصعوبة بمكان تحقيق التنمية المستدامة. وفي تقرير عام ٢٠١١ (A/66/214)، ركزت على عنصر واحد من هذا التحدي، وهو أولئك الشباب الساخطون الذين يعانون من الحرمان بصورة متعاضمة في البلدان التي توسم اقتصاداتها بافتقارها إلى المساواة الاقتصادية، وفيها مؤسسات ضعيفة وغير تمثيلية، وتندم فيها ضروب العمل اللائق والفرص والحريات، وتزداد مخاطر عدم الاستقرار الذي ينطوي عليه ذلك. وفي هذا العام، يركز تقرير على قضية أكبر وهي إدارة التنوع، والحاجة الملحة إلى معالجة ما يتصل بذلك من تحديات في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

ثانيا - استعراض أحداث هذا العام

٤ - سُجِلَتْ، منذ تقريرى الأخير، بعض الاتجاهات الإيجابية في أفريقيا. فوفقاً لمنشور "التوقعات الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٢"، كان معدل النمو خارج شمال أفريقيا قويا بلغ ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١١، حيث عزز الانتعاش الذي بلغت نسبته ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٠. وبلغ متوسط معدلات النمو في غرب أفريقيا ٥,٦ في المائة، و ٥,٨ في المائة في شرق أفريقيا، و ٤,٢ في المائة في وسط أفريقيا و ٣,٥ في المائة في الجنوب الأفريقي. وسجلت منطقة شمال أفريقيا صفراً في النمو في عام ٢٠١١، بعد أن سجلت ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٠، وذلك بسبب الاضطرابات السياسية.

٥ - وعلى غرار ذلك، فإن التحويلات المالية من أفريقي جنوب الصحراء الكبرى أبناء الشتات، التي كانت تأثرت بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ارتفعت هي أيضاً من ٢٠,٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٢ بليون دولار عام ٢٠١١. وتشير توقعات البنك الدولي لعام ٢٠١٢ إلى أن هذه التحويلات ستصل إلى ٢٤ بليون دولار بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ٤٠ بليون دولار بالنسبة للقارة كلها.

٦ - وواصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا اتجاهها التزوي الذي شهدته منذ بداية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨. ووفقاً لآخر البيانات التقديرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل طفيف من ٤٣,١ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٤٢,٧ بليون دولار في عام ٢٠١١، وهو انخفاض إضافي من ٥٢,٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٩. ونتيجة لذلك، فإن حصة القارة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي انخفضت من ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١١.

٧ - أما على صعيد الحكم والديمقراطية، فستكون ٢٣ دولة أفريقية قد عقدت انتخابات ديمقراطية بين آب/أغسطس ٢٠١١ وآذار/مارس ٢٠١٣. ولا يزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية يقدمان الدعم لهذه العمليات الانتخابية. فقد أُنجزت الانتخابات في النيجر تحولاً ملموساً من الحكم العسكري إلى حكم مدني. وساعدت الانتخابات التشريعية في كوت ديفوار في توطيد السلام في أعقاب أزمة ما بعد الانتخابات التي حدثت في عام ٢٠١١. وجلبت الانتخابات التي جرت في زامبيا، والسنغال، وليسوتو في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وآذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٢، على التوالي، تغييرات سلمية في الحكم في تلك البلدان، ومزيداً من ترسيخ الممارسة الديمقراطية.

٨ - إضافة إلى ذلك، عقدت جمهورية الكونغو الديمقراطية انتخابات رئاسية وانتخابات تشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وأجرت ليبريا استفتاء على الدستور في آب/أغسطس ٢٠١١، وانتخابات رئاسية وبرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وكانت هذه هي الجولة الثانية من الانتخابات التي أجريت في كلا البلدين منذ نهاية الحرب. وسوف تواصل سيراليون أيضا تحولها الديمقراطي بإجراء انتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٩ - لم يحلُ التقدم المحرز في ما يتعلق بالانتخابات وبناء الديمقراطية من تحديات، فقد تأجلت الانتخابات في مالي وغينيا - بيساو في أعقاب الانقلابين اللذين وقعا في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٢ في هذين البلدين، على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، أدت الانتخابات التي حدثت خلافات بشأن نتائجها إلى اللجوء إلى العنف في بعض الأحيان، وتبقى ثمة مخاوف تتعلق بالقوانين الانتخابية وسير الهيئات الانتخابية وإدارتها. وهناك أيضا السؤال المهم المتعلق بمدى قدرة عملية بناء الديمقراطية، بصفة عامة، والانتخابات بصفة خاصة، على تسهيل الإدارة البناءة للتنوع في أفريقيا المعاصرة، وهو سؤال سوف أتطرق إليه في موضع لاحق من هذا التقرير.

١٠ - وتواجه أفريقيا أيضا أزمات كبرى عدة، حيث تؤثر الأزمة في منطقة الساحل، والمجاعة في القرن الأفريقي على أكثر من ١٣ مليون شخص. وأدى العنف في ليبيا بعد تغيير الحكومة إلى ظهور أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ لاجئ. وكان لهذه الأوضاع أيضا تأثير كبير على البلدان المجاورة. فتقديرات المنظمة الدولية للهجرة تشير إلى أن عدد العمال المهاجرين الذين فروا من ليبيا إلى دول مثل بوركينا فاسو وتشاد وغانا ومالي والنيجر بحلول ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تجاوز ٤٢٠ ٠٠٠ شخص. فبالإضافة إلى أن نزوح هؤلاء أدى إلى حرمان آلاف الأسر من التحويلات المالية، فقد أضاع ضغطا سكانيا على مجتمعات تواجه بالفعل حالة من الجفاف، وزاد من تفاقم الأوضاع الأمنية والإنسانية الهشة بالفعل في منطقة الساحل.

١١ - إضافة إلى ما تقدم، فإن انتشار الأسلحة يزيد حدة النزاعات المستمرة منذ أمد طويل، ويعزز الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل. وتنتشر الآن على نطاق منطقة الساحل قنابل صاروخية وقذائف أرض جو ومنظومات دفاع جوي محمولة كانت سابقا ضمن ترسانة الحكومة الليبية، ويمكن أن تقع في أيدي الجماعات الإرهابية. وقد استغلت الجماعات الإجرامية في المنطقة الفرصة لزيادة تجنيد الأتباع وتكوين شبكات دعم محلية لجمع المعلومات، وتوريد الأسلحة والذخائر، لزيادة تيسير ارتكاب المزيد من الجرائم المنظمة العابرة للحدود، كالاتجار بالبشر والمخدرات.

١٢ - أما في غرب أفريقيا، فلا يزال مصير بعض الأسلحة التي استخدمت في النزاع الذي نشب في كوت ديفوار مجهولا، ولا تزال هذه الأسلحة تشكل تهديدا للاستقرار في المناطق الغربية من البلد على الحدود مع ليبيريا. وقد جاء الهجوم الذي استهدف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في بلدة تاي الحدودية ليؤكد تلك المسائل الأمنية في المنطقة. وأما الآثار المترتبة في الدول المجاورة على عودة المرتزقة الذين استؤجروا ونشروا في المنطقة أثناء النزاع في كوت ديفوار، فلا تزال تشوبها أيضا حالة من عدم اليقين.

١٣ - وتشكل الحالة في جنوب كردفان والنيل الأزرق مصدر قلق رئيسي في منطقة القرن الأفريقي. فقد أدى الصراع على الحدود المتنازع عليها إلى تدفق أكثر من ١٦٢ ٠٠٠ لاجئ إلى جنوب السودان ونحو ٣٦ ٥٠٠ إلى إثيوبيا في الأشهر الأخيرة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، قدمت للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية اقتراحا ثلاثي الأطراف لتقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين في كل من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والمناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين في جنوب كردفان والنيل الأزرق. وما زلت أحدث الحكومة السودانية على قبول الاقتراح من دون تحفظات.

١٤ - على الرغم من توقيع السودان وجنوب السودان، في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، على مذكرة تفاهم بشأن التعاون وعدم الاعتداء، لا يزال العنف ووجود قوات الأمن من كلا الجانبين مستمرين على طول حدودهما المشتركة. وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢، وقع الطرفان بالأحرف الأولى على اتفاق ترسيم الحدود وعلى الاتفاق الإطاري المتعلق بمركز مواطني الدولة الأخرى والمسائل ذات الصلة. وقد أنشأ الاتفاق بشأن ترسيم الحدود آليات للإشراف على سير عملية ترسيم الحدود. وأحدث الطرفين على حل خلافاتهما بشأن رسوم عبور النفط.

١٥ - طلب مجلس الأمن، في قراره ٢٠٤٦ (٢٠١٢) من كلا الطرفين وقف جميع الأعمال القتالية فورا، بما في ذلك عمليات القصف الجوي، وسحب جميع أفراد قواتهما المسلحة من دون شروط، بما في ذلك الشرطة، إلى جانب كل منهما من الحدود، وإنشاء الآلية المشتركة للتحقق والرصد على الحدود، ومنطقة الحدود الآمنة المتروعة السلاح. وطلب المجلس أيضا من الطرفين استئناف واستكمال جميع المفاوضات من دون شروط، بما في ذلك المفاوضات بشأن الحالة في أبيي وغيرها من المناطق المتنازع عليها. أنا لا أزال آمل أنهما سوف يعملان على حل القضايا العالقة بسرعة.

١٦ - وفيما يتعلق بالصومال، ففي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أطلقت حكومة كينيا "عملية الدفاع عن الوطن" في الصومال، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد جاءت العملية في أعقاب مجموعة من عمليات خطف قامت بها حركة الشباب، وهي جماعة المقاومة الإسلامية في الصومال، استهدفت السياح والعاملين في مجال المساعدات من الأشخاص المحليين والأجانب في كينيا. وفي ضوء الهجمات المشتركة التي شنتها ضد حركة الشباب كل من كينيا وإثيوبيا والحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي اتخذت تدابير أمنية مضاعفة في مقديشو، وسمح باستعادة السيطرة على أجزاء من البلد كانت في السابق تحت سيطرة الحركة. وأدمجت القوات الكينية رسميا في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي الوقت نفسه، لا تزال عملية العودة إلى الاستقرار في الصومال ماضية، مع التحضير لدستور جديد وانتخابات يُتوقع أن تعقد بعد انتهاء الفترة الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١٢.

١٧ - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم بشأن مسألة القرصنة، لا تزال مياه سواحل الصومال تشهد وقوع هجمات جديدة. وقد أشار المكتب البحري الدولي في تقريره عن القرصنة على الصعيد العالمي، أن الهجمات التي تشن قبالة سواحل الصومال وفي خليج غينيا في غرب أفريقيا تمثل النسبة الغالبة من جميع هجمات القرصنة التي وقعت على الصعيد العالمي، أي ما مجموعه ٢٧٥ من أصل ٤٣٩ هجوما أبلغ عنها في عام ٢٠١١.

١٨ - وشهد العام الماضي أيضا زيادة في أنشطة بوكو حرام، وهي جماعة إسلامية متشددة في نيجيريا، بما في ذلك زيادة قدرتها على صنع المتفجرات التي تحدث دمارا على نطاق واسع. ففي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، قتلت بوكو حرام أكثر من ١٧٠ شخصا في إطلاق نار وتفجيرات في مدينة كانو، العاصمة التجارية لشمال نيجيريا. وخلفت هجمات بوكو حرام في مدن أخرى في نيجيريا المئات من القتلى المدنيين، بمن فيهم موظفون في الأمم المتحدة، وآلاف آخرين من الجرحى. وهناك مخاوف متعاضمة من احتمال وجود روابط وتعاون بين بوكو حرام والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، وسع رؤساء دول البلدان الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد نطاق ولاية فرقة العمل المتعددة الجنسيات المشتركة لتشمل التركيز على التهديدات الأمنية العابرة للحدود، بما في ذلك بوكو حرام.

تعزيز التركيز على العلاقة بين الأمن والسلام والتنمية

١٩ - يُستخدم كل من الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة، وتقرير الأمين العام عن القدرات المدنية، وأولويات لجنة بناء السلام، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، أساسا لوضع وتنفيذ أدوات توجيهية لتنمية القدرات من أجل تحسين الروابط بين الأنشطة الإنسانية ومنع النزاعات بتوفير منهاج لإدماج نهج تحليل النزاعات وبناء السلام في برامج التنمية العادية.

٢٠ - وعلى غرار ذلك، قدم فريق الأمم المتحدة الإطاري الذي يضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية دعماً بالغ الأهمية في تحليل النزاعات وبناء السلام وخاصة في بيئات غير بيئات البعثات في أفريقيا من خلال نشر مستشارين في مجالي السلام والتنمية، لمساعدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتحليلات بشأن النزاعات ومنع نشوبها واستراتيجيات لبناء السلام.

ثالثاً - تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الاستعراضي

٢١ - تضمن تقرير الاستعراضي لعام ٢٠١٠ مجموعة من التوصيات لمعالجة المسائل الرئيسية التي يرحب أن تهتم على جدول الأعمال الأفريقي والتي ستتطلب جراء ذلك اهتماماً مركزاً متواصلاً. ويقدم هذا الفرع مخططاً تقوم بتنفيذه منظومة الأمم المتحدة في ما يتعلق بالمجالات الرئيسية ذات الأولوية المحددة في تقرير الاستعراضي.

التعاون المؤسسي

٢٢ - وضعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنظمة العمل الدولية إطار برنامج مشترك يحدد الأولويات المشتركة لعملهما، جنباً إلى جنب مع المكونات الإقليمية والشركاء في التنمية. وتشمل هذه الأولويات وضع سياسة عمل للهيئة، ومكافحة الاتجار بالبشر والقرصنة، ومعالجة الأسباب الجذرية للتعرض للكوارث الطبيعية، وتعزيز العناصر الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي.

٢٣ - وكُلف مكتب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا بولاية تتمثل في تعزيز الدعم الدولي للسلام والتنمية في أفريقيا من خلال أنشطة الدعوة والأعمال التحليلية، وبتيسير القيام بمداورات حكومية دولية على المستوى العالمي بشأن أفريقيا. وبالعامل مع البرنامج الأفريقي لمهاجري الشتات، قدم المكتب الدعم لمبادرة برلمان البلدان الأفريقية لإنشاء إطار على الصعيد العالمي للمشاركة مع البرلمانيين الذين هم من أصل أفريقي. وقد أفضى إطار المشاركة إلى عقد أول مؤتمر قمة برلمانية لمهاجري الشتات في ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢، وقدمت التوصيات التي وضعت إلى مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٢.

منع نشوب النزاعات وإدارتها وحفظ السلام

٢٤ - ساعدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على إعداد مذكرة تقنية بشأن حساسية النزاعات وبناء السلام. وحددت المذكرة استراتيجيات رئيسية، بما فيها تحديد

الأسباب الجذرية للتراز وعوامل العنف التي تؤثر على الأطفال، وإدماج حساسية الصراع وبناء السلام في الاستراتيجيات للحد من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال.

٢٥ - وساعدت منظومة الأمم المتحدة أيضا في وضع اتفاق جديد للعمل المشترك في الدول الهشة، بما في ذلك الدعوة إلى أهمية الخدمات الاجتماعية من حيث كونها عنصرا من عناصر بناء السلام وبناء الدولة.

بناء السلام والانتعاش بعد انتهاء النزاع

٢٦ - واصلت لجنة بناء السلام العمل مع ست دول أفريقية مشمولة بمجدول أعمالها (بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، وغينيا، وغينيا - بيساو، وليبيريا). وفي عام ٢٠١١ خصص صندوق بناء السلام مبلغ ٧٧,٥ مليون دولار لما مجموعه عشرة بلدان في أفريقيا. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٢، خصص الصندوق ٢٩٢ مليون دولار لما مجموعه ١٦ بلدا في أفريقيا، منذ إنشائه.

٢٧ - وفي ليبيا، تتمثل استراتيجية الأمم المتحدة في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وبناء السلام. أما الأهداف المباشرة للاستراتيجية فهي توفير دعم سريع للحكومة المؤقتة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار والانتعاش، والتنمية المستدامة. وسوف تساعد منظومة الأمم المتحدة على تعزيز برنامج "العمل اللائق" بوصفه أداة رئيسية لتحقيق الانتعاش وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

٢٨ - ولا تزال منظومة الأمم المتحدة تشارك بنشاط لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان. وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية من أجل تحديد فرص العمل وتعزيزها في إطار اللجنة، وقدمت منظمة العمل الدولية الدعم التقني لسياسة جنوب السودان واستراتيجيته في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي وضعتها حكومة جنوب السودان واعتمدها في تموز/يوليه ٢٠١١.

٢٩ - وقدمت اليونيسيف الدعم للشبكات المجتمعية العاملة في مجال حماية الأطفال في الصومال، للحد من التمييز ضد الأطفال في الجماعات المسلحة ووصمهم، وعملت مع الشباب للمساعدة في القضاء على ثقافة السلاح. وفي تشاد، ساعدت اليونيسيف في إعادة دمج المقاتلين السابقين من الأطفال مستخدمة مجموعات عمل إجرائية تتعلق بإعادة الدمج (مهارات حياتية، وتدريب، ودعم نفسي واجتماعي) وتستهدف الأسرة والمجتمع المتلقي.

النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة

٣٠ - لا تزال البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تواجه تحدي النمو السكاني والتدهور البيئي. فالطلب المتزايد بسرعة على الغذاء والماء والطاقة يؤثر على القدرة الإنتاجية وعلى البيئة، ثم إن عدم تلبية احتياجات الناس والحد من وطأة الفقر ورفع مستويات المعيشة وكفالة تحقيق المزيد من المساواة، كل ذلك يشكل تهديدا للأمن والاستقرار والاستدامة.

حقوق الإنسان

٣١ - في العام الماضي، وجهت جنوب أفريقيا ورواندا وسيراليون وغانا وغينيا - بيساو ومدغشقر دعوة مفتوحة إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وقدمت النيجر تقريرها الاستعراضي الدوري الشامل إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل ومجلس حقوق الإنسان. ويسر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء مشاورات وطنية، وقدم الدعم لإعداد تقارير وطنية ثم القيام، بعد ذلك، بإدماج توصيات مجلس حقوق الإنسان في أطر وخطط عمل وطنية في عدد من البلدان بما في ذلك زمبابوي وليسوتو وموزامبيق.

٣٢ - وطلبت حكومة جنوب أفريقيا من مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تدريب ممثلي الحكومة والمجتمع المدني على الامتثال لهيئات المعاهدات، ليتسنى إتمام تقارير لا تزال معلقة لتقديمها إلى لجنة حقوق الطفل ولجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي الصومال قدمت المفوضية الدعم لحوارين نظما في مقديشو بالصومال استعرض فيه المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يتخذون مقارهم في الصومال، وهيئات المجتمع المدني والمسؤولون الحكوميون نص مسودة الدستور من منظور حقوق الإنسان، وقدموا تعليقاتهم إلى اللجنة الدستورية الاتحادية.

٣٣ - وفي غينيا، قدمت المفوضية مساعدات تقنية، ونظمت حلقة عمل للجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة نُظمت بشأن مشروع قانون يتعلق بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وأبدت تعليقات بشأن مشروع القانون.

سيادة القانون وإقامة العدل

٣٤ - أعرب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن تأييده الدول الأعضاء في غرب أفريقيا في ما تبذله من جهود لتعزيز إقامة العدل على الصعيد الوطني والإقليمي. وبالعمل بشكل وثيق مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قدم المكتب الدعم لأنشطة بناء القدرات والتعاون عبر الحدود وإصلاح العدالة الجنائية.

٣٥ - وقد نفذ المكتب الإقليمي التابع لمكتب المخدرات والجريمة في جنوب أفريقيا، وأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي، بنجاح مشروعا إقليميا يهدف إلى تعزيز قدرات المسؤولين عن إنفاذ القانون في بوتسوانا وجنوب أفريقيا وزمبابوي وليسوتو وموزامبيق وناميبيا، فضلا عن منطقة الجنوب الأفريقي، على الاستجابة على نحو فعال للعنف ضد المرأة.

٣٦ - وفي جنوب السودان، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل وثيق مع وزارات الحكومة ووكالات إنفاذ القانون من أجل تعزيز سيادة القانون. وتولى البرنامج الإنمائي بناء قدرات المؤسسات القانونية، وساعد في مراجعة الإجراءات الجنائية وفي جعل ظروف السجون تتماشى والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وساهم في تعزيز إمكانيات وصول الجميع إلى الخدمات القانونية.

٣٧ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قام المكتب المشترك بين إدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتدريب ٢٠٠٠ فرد من ضباط الشرطة في مجال مكافحة الشغب والحريات العامة في فترات الانتخابات. ومن خلال برنامج الحماية، والبرنامج المتعلق بإمكانيات الوصول إلى العدالة لضحايا العنف الجنسي، اللذين يتلقيان الدعم من مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام، قُدمت المساعدة للمئات من النساء للمشاركة في إجراءات المحاكم. ووسع المكتب نطاق برنامجه المتعلق بالوصول إلى العدالة لضحايا العنف الجنسي ليشمل تسع مقاطعات من أصل ١١ مقاطعة في البلد.

رابعا - التحديات المستمرة والمستجدة التي تواجهها أفريقيا: إدارة التنوع

٣٨ - تتسم البلدان في أفريقيا بالتنوع. فمعظم هذه البلدان تتألف من خمسة مجتمعات محلية أو أكثر، مع احتلاف الهويات الاجتماعية أو السياسية أو الطائفية، أو العقائدية. إضافة إلى ذلك، تشكل النساء نحو ٥٠ في المائة من السكان، وتتكون الغالبية العظمى من سكانها الذين يقرب عددهم من بليون نسمة ممن هم تحت سن الثلاثين من العمر. ومما يزيد الأمر تعقيدا وجود اختلافات على صعيد المجتمعات المحلية من حيث مصادر الرزق (كصيد الأسماك، والرعي) وأنواع المستوطنات (كالمجتمعات الصحراوية والمجتمعات التي تسكن الغابات أو سكان المناطق العشوائية في المناطق الحضرية).

٣٩ - وعلى الرغم من أن التنوع يمكن أن يكون مصدرا للإبداع والنمو الإيجابي، فإنه غالبا ما يصبح، عندما تساء إدارته، مصدرا للتنافس القائم على أسس غير صحية، وللنزاع وعدم

الاستقرار. فلا بد لوضعي السياسات، والمؤسسات الحكومية، وكيانات الأمم المتحدة الداعمة، حتى تتصدى بفعالية لأسباب النزاعات وللحد من الفقر وكفالة تحقيق التنمية المستدامة، أن تفهم الاحتياجات التي تتميز بها كل جماعة من هذه الجماعات المختلفة عن غيرها، وتساعد في تلبية تلك الاحتياجات. علاوة على ذلك، يواجه كل من النساء والشباب، أو المجتمعات التي تعاني من مشاكل من قبيل تغير المناخ، كالزراعة، مثلاً، وسكان الغابات والجماعات التي تسكن المناطق الصحراوية، تحديات بارزة ومحددة يمكن أن تؤثر سلباً على جهود التنمية أو أن تؤدي إلى نشوب نزاعات.

٤٠ - كما أشرت في تقرير العام الماضي، يرجع أحد الأسباب الأساسية للثورات في شمال أفريقيا إلى الحرمان الذي يعاني منه الشباب، وإلى افتقارهم إلى الفرص الاقتصادية. وبالمثل، ففي منطقة دارفور ومنطقة الساحل والقرن الأفريقي، كثيراً ما تنشأ التوترات الطائفية عن التنافس على موارد المياه والمراعي التي بدأت تشح في هذه المناطق.

٤١ - وتشير النتائج التجريبية المستخلصة من عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التي أجريت في ١٢ بلداً، والتي شكلت خاتمة الاستعراض، إلى أن معظم المشاكل الاقتصادية والسياسية في أفريقيا إما تتعاضد بسرعة أو تتفاقم بسبب سوء إدارة التنوع. وقد خلفت التركة الاستعمارية، على وجه الخصوص، حالات إنمائية متفاوتة: فالمناطق التي كانت غنية بالموارد المعدنية، والأراضي الخصبة، أو تلك القريبة من الموانئ وغيرها من وسائل النقل، حظيت باستثمارات ضخمة، في حين أهملت المناطق الأخرى. وقد ورثت البلدان الأفريقية هذه التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي بعض الحالات زادت في ترسيخها. علاوة على ذلك، وفي حالات معينة، فإن الثروات التي نشأت في المناطق الخصبة أو المناطق الغنية بالمعادن تركزت في العاصمة وفي يد الدولة المركزية. وفي كثير من الحالات، أخفقت الحكومات الاستعمارية وحكومات مرحلة ما بعد الاستعمار في الاستفادة من الثروات الموجودة في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية لتلبية الاحتياجات المحلية. ونتيجة لذلك، بقيت أجزاء عديدة من القارة متخلفة، ومهمشة؛ وقد أدى السخط الذي نجم عن هذا الوضع إلى نشوء العنف في مناطق مثل دلتا النيجر في نيجيريا.

٤٢ - بناء على ذلك، فلكي تحقق أفريقيا إدارة فعالة للاحتياجات المتعددة والمتنافسة للأعداد المتنوعة من سكانه، وللحد من الفقر وضمان تحقيق تنمية مستدامة وشاملة، ومنع نشوب النزاعات، لا بد من وجود فهم جيد لتعقيدات التنوع والتحديات الفريدة التي تواجهها المجموعات المتنوعة. ويعد هذا أمراً بالغ الأهمية لإنشاء هياكل لإدارة سياسية واقتصادية واجتماعية تشجع على بناء الدولة بطريقة سلمية وديمقراطية.

ألف - إدارة التنوع وأثرها على التنمية البشرية والاقتصادية

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بإنصاف: الوصول إلى الفئات المستبعدة و/أو المهمشة

٤٣ - في العقد الماضي، حققت الدول الأفريقية تقدما كبيرا في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وزاد شمول التحصين ونسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة. أما في مجالات أخرى، مثل التعليم، وخدمات الصرف الصحي والتغذية ومعدل محو أمية الكبار، لم تحقق أفريقيا سوى زيادة هامشية أو لم تتمكن سوى من منع التراجع. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فلا تزال التفاوتات كبيرة بين الفئات السكانية وبين الريف والحضر وبين الذكور والإناث، وفي بلوغ الهدف المتعلق بوفيات الأمومة.

٤٤ - ويشكل التفاوت بين المناطق الريفية/الحضرية أكبر التحديات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية لبلدان أفريقيا. ويشكل النمو الحضري معظم النمو الاقتصادي والسكاني الذي تشهده أفريقيا. بيد أن سكان الحضر الفقراء كثيرا ما يواجهون بعض أسوأ أشكال الفقر والإقصاء. ويعني ارتفاع أسعار الغذاء والوقود أن الأسر تنفق في الغالب ما نسبته ٥٠ إلى ٨٠ في المائة من دخلها على الغذاء والوقود. وغالبا ما تكون فرص الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والكهرباء والرعاية الصحية محدودة، على الرغم من أن هذه الأسر قد تكون تسكن على مقربة من هذه الخدمات. ويمكن أن يضطر الأطفال إلى مزاوله أعمال خطيرة واستغلالية من أجل البقاء على قيد الحياة، أو قد يتركوا مدارسهم، أو لا يداومون فيها أصلا. ولا يشكل الحرمان من تلك الخدمات مشكلة إنمائية فحسب، بل إنه، في الواقع، يرتبط ارتباطا وثيقا بالزيادة المفاجئة الكبيرة لمعدلات الجريمة في المناطق الحضرية، بما في ذلك نشاط العصابات والجريمة المنظمة. وعلاوة على ذلك، فإن عمليات التجنيد التي تقوم بها جماعات متشددة ومتطرفة تستهدف، في كثير من الأحيان، الفئات المحرومة من حقوقها والفئات الساخطة، مثل الشباب.

٤٥ - ومن خلال حملات "العودة إلى المدرسة" في جنوب السودان والصومال وكوت ديفوار، تقوم اليونيسف بتشجيع المشاركة على مستوى المجتمعات المحلية، وتوزيع المواد الدراسية الأساسية، وتوفير أماكن مؤقتة للتعليم، عند الضرورة، من أجل استبقاء الأطفال في المدارس أثناء النزاعات (والأزمات الأخرى) وبعدها. وتعمل أيضا على تعزيز قدرة وزارات التعليم من خلال المساعدة التقنية بوضع السياسات والمبادئ التوجيهية وتطوير النظم وتخطيط البرامج. وتتيح برامج التعليم المُسرَّع في أنغولا وسيراليون وليبيريا للأطفال والمراهقين، الذين انقطعوا عن تعليمهم لفترات، فرصة ثانية لإتمام الدراسة الابتدائية، وخاصة عن طريق ضغط المناهج الدراسية.

٤٦ - وتُعزّز برامج التعليم غير النظامي والتكميلي في جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا فرص الحصول على التعليم الابتدائي والمهني، وبدرجة أقل كثيرا، التعليم الثانوي لصالح الفئات المحرومة.

الاستفادة من الفرص والموارد العامة والخدمات الأساسية بشكل منصف

٤٧ - وفيما يتصل بتوفير الخدمات الأساسية، يشكل الحصول على المياه مسألة شديدة الحساسية في المناطق المعرضة للجفاف حيث توجد منافسة بين المزارعين والمجتمعات الرعوية. وفي حين يشكل النزاع على المياه عاملا أساسيا في معظم النزاعات المنخفضة الحدة في منطقة القرن الأفريقي، فإن إيجاد حلول لهذه المشكلة يمكن أن يمثل نقطة انطلاق للحوار، وبناء آليات مجتمعية مشتركة لإدارة شؤون المياه يمكن أن يسهل التعاون ويخفف حدة التوترات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها. ويشكل إشراك المجتمع المحلي في كل خطوة من خطوات عملية صنع القرار وضمان مساواة جميع الأسر المعيشية في فرص الوصول إلى الموارد هدفاً إنمائياً مهماً ويمثل أيضا أداة لمنع وقوع النزاعات على حد سواء.

٤٨ - وفي الصومال، تضم المجالس المحلية المشتركة لإدارة شؤون المياه مختلف ممثلي المجتمعات المحلية، وهدفها المشترك هو توفير المياه والحصول عليها. وتركز منهجية المرافق الصحية الشاملة، بقيادة المجتمع المحلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وسيراليون، على تغيير السلوك، والمشاركة، لا على التمديدات فحسب. فهي تساهم في تمكين السكان من تحديد خياراتهم بشأن الأولويات الأساسية في مجال المياه وخدمات الصرف الصحي، وبناء ملكية الموارد اللاحقة.

٤٩ - ويتسم الحصول على الفرص بنفس القدر من الحساسية في قارة تزيد فيها معدلات البطالة في بعض الأحيان عن ٢٠ في المائة. ويشكل انعدام المساواة في الحصول على الفرص، ولا سيما الفرص الاقتصادية، عاملا متزايدا من عوامل السخط، كما يتضح من انتفاضات شمال أفريقيا. ويمثل سد الثغرة القائمة في الفرص، وخاصة للشباب، خطوة هامة نحو تحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا.

٥٠ - وعندما يتعلق الأمر بالوصول إلى الموارد المالية والدعم والمعلومات اللازمة لممارسة الأعمال التجارية، لا تزال المرأة تواجه تحديات كبيرة كثيرا ما تكون هيكلية الطابع. وعلى سبيل المثال، تشكّل النساء غالبية العاملين في التجارة غير الرسمية عبر الحدود في أفريقيا. وبسبب الطابع غير الرسمي لأعمالهن، فعالبا ما تكون المخاطر مرتفعة. وفي عام ٢٠١١، عمل مركز التجارة الدولية مع الحكومات على مساعدة العاملين في التجارة غير الرسمية عبر الحدود بين رواندا وأوغندا على تغيير أوضاعهم لتأخذ صفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الرسمية. وقام المركز بتدريب ١٨٩ شخصا من العاملين في التجارة من شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في مجال إجراءات التصدير وأنظمة تسهيل التجارة، ونشر دليل معلومات بسيط لكيفية تسجيل الأعمال التجارية، والامتثال للإجراءات الجمركية عبر الحدود، والعثور على خدمات دعم الأعمال التجارية، والحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة للتصدير بشكل قانوني وآمن. ويُتوخى تقديم مبادرة أكبر لدمج التعاملات في التجارة من جماعة شرق أفريقيا وجنوب السودان.

٥١ - ويتصل بهذا الأمر ضرورة استحداث تمويل طويل الأجل للصادرات يكون في متناول المرأة، ودعم الحكومات في مراجعة التشريعات السارية المتعلقة بالأراضي وتحديثها، من أجل تحسين فرص المرأة للتحكم والمساواة في ملكية الأرض، بحكم أن الأرض تمثل في كثير من الأحيان الشكل الوحيد للضمانات المتاحة لتمويل الأعمال التجارية.

تأثير تغير المناخ على النظم البيئية وسبل معيشة الفئات الضعيفة

٥٢ - يتسبب تغير المناخ بشكل كبير في زيادة التفاوت في فرص الحصول على التعليم والتغذية والمياه والخدمات الصحية، ويزيد احتمالات نشوب نزاعات على مقومات الحياة. وبالتالي، فإن التخطيط للقيام بتدخلات إنسانية وتأمين سبل عيش مستدامة يتطلب دمج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ من أجل زيادة صمود المجتمع المحلي وخفض احتمالات النزاع. ويشكل تحسين إدارة الموارد المائية والخرجية عنصرا حيويا من عناصر التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه على السواء.

٥٣ - وتُظهر البحوث التي أجرتها جامعة الأمم المتحدة لصالح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين^(١) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة^(٢)، أن الاعتبارات البيئية تؤثر بشكل متزايد في حركة السكان في منطقة القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، وهما المنطقتان اللتان تتوقع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أن تكونا الأشد تضررا من جراء تغير المناخ في أفريقيا. وهذا يزيد في تفاقم المخاطر على المدى البعيد، من قبيل الآفات والأمراض وضغط الطلب على الأرض وتحت التربة وإزالة الغابات واستنزاف الموارد المائية، وهي ظواهر

(١) Vulnerability and Human Mobility: Perspectives of Refugees & Climate Change ؟Tamer Afifi and others from the East and Horn of Africa (United Nations University Institute for Environment and Human Security, 2012).

(٢) Climate Change, Migration and Conflict in the Sahel (Geneva, 2011) :Livelihood Security ؟UNEP

موجودة بصرف النظر عن تغير المناخ. وأسفر ذلك عن حدوث فترات جفاف طويلة، وتصحر، وفيضانات مفاجئة، وتدهور الأراضي.

٥٤ - وفي غير منطقة القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، يشكل تقلب الطقس تحديات خطيرة أمام السكان الذين يعتمدون على مياه الأمطار في سبل الرزق القائمة على الزراعة والرعي وحتى صيد الأسماك الحرفي. وفي سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والمهدف رقم ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالاستدامة البيئية، يعمل مشروع جامعة الأمم المتحدة المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي الجافة المتدهورة. ويهدف المشروع إلى تمكين المجتمعات المحلية من الحد من الاعتماد على الزراعة البعلية من خلال تحسين ممارسات المحافظة المستدامة على المياه وممارسات الحصاد، ووضع مبادئ توجيهية للسياسات من أجل صناع القرار، وتشجيع الأنشطة البديلة المدرة للدخل من أجل تقليل الاعتماد على أشكال الزراعة الأقل استدامة.

باء - إدارة التنوع والإدارة السليمة ومنع نشوب النزاعات

التنوع والنزاع

٥٥ - تسلط تقارير الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران المتعلقة بالبلدان الأفريقية، التي اجتازت عملية الاستعراض، الضوء على إدارة التنوع، ولا سيما التنوع الطائفي والمذهبي، باعتباره التحدي الرئيسي الذي يواجهه الدول الأفريقية^(٢).

٥٦ - وتمثل مشكلة النزاع المتصل بالتنوع، جزئياً، إرثاً من الممارسات الإدارية الاستعمارية السيئة والسياسات التمييزية التي انتهجتها الحكومات الأفريقية في مرحلة ما بعد النزاع. وقد قُسم الكثير من المجتمعات المحلية الأفريقية بحدود وطنية أُقيمت خلال الحقبة الاستعمارية. وفي أعقاب الاستقلال، خشيت الحكومات التي تلت الحقبة الاستعمارية من أن تؤدي إعادة ترسيم الحدود إلى اندلاع نزاعات كبرى، فقررت الإبقاء على الحدود الاستعمارية. ولكن حالياً، تتمثل النتائج المترتبة على ذلك القرار في أن المشاعر القومية العرقية أو الدينية ومشاعر الاضطهاد والتهميش الفتوي يمكن أن تشمل مساحات شاسعة وتولد نزاعات تتخطى الحدود. ومن ذلك مثلاً، الوضع الراهن فيما بين تشاد والسودان ووضع شعب الطوارق في غرب أفريقيا.

٥٧ - وفي حالات أخرى، فإن التكامل التعسفي والقسري الذي قامت به السلطات الاستعمارية والحكومات التي أعقبت فترة الاستعمار، مع ما رافقه من سياسات التمييز

والتصنيف العرقي والديني، عزز على مر العقود حدود الفرقة، وخلق في بعض الحالات، انقسامات لم تكن موجودة سابقا.

٥٨ - وبسبب هذه الموروثات، تناضل الدول الأفريقية في كثير من الأحيان من أجل إقامة نظم إدارة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية فعالة تكون ذات مصداقية، وتراعي بالفعل مصالح وتطلعات مختلف الفئات. فقد بدأت الفئات المهمشة تنظر إلى الدولة الوطنية بأنها غير قادرة أو غير راغبة في معالجة شكاواهم، أو أسوأ من ذلك، بأنها منحازة كثيرا ضد المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتلك الفئات، مثل الحق في ممارسة شعائرها الدينية.

دعم الدول والمجتمع المدني من أجل تحسين إدارة التنوع

٥٩ - كثيرا ما تنشأ النزاعات فيما بين المجتمعات المحلية أو بين المجتمعات المحلية والدولة نتيجة للخلافات على الهوية والامتيازات، من قبيل المواطنة والحق في الانتخاب، والتنافس على الموارد، والخدمات والفرص، والاستبعاد، والهيمنة، والتهميش، وتوزيع السلطة على أسس غير عادلة وغير منصفة. وفي الواقع، فإن التفاوت في إمكانيات الحصول على الموارد والفرص بين المجموعات المكونة للمجتمع، وخصوصا، علاقات القوة القطاعية والتراتبية والتمييزية والإقصائية يشكلّ العناصر الأولية الرئيسية للتوترات الاجتماعية والنزاعات العنيفة في أي مكان^(٢). وفي الواقع، فإن مدى تسييس التنوع ذاته واستغلاله لتحقيق غرض ما، بدلاً من أنماط التنوع وأشكاله في بلد من البلدان، هو الذي يحدد ما إذا كان التنوع سيصبح مصدرا للنزاع وعدم الاستقرار.

٦٠ - وفي المجتمعات التي تتسم بدرجة عالية من تسييس التنوع واستغلاله، فإن مسائل الحياة اليومية، مثل تكوين مجالس المدارس، ورابطات الادخار والائتمان، أو حتى الأفرقة الرياضية تصاب بالشلل بسبب الجدل الحاد الذي يحدث بشأن التمثيل أو عدمه على أساس الانتماء الإثني والعرق والدين والانتماء الإقليمي.

٦١ - وتتسم المجتمعات التي تقل فيها الاختلافات المسيّسة والمستغلة بقبول أن تكون بعض المؤسسات تمثيلية، كالبرلمان والحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، وبإجراء ترتيبات دستورية لضمان أن يكون الأمر كذلك. غير أن هذه المجتمعات تقبل أيضا أن يكون الاحتكام إلى الجدارة وتكافؤ الفرص للجميع للتنافس على جميع المناصب هو الطريقة الأفضل لضمان الإنصاف بدلا من المحاولات الصارمة للتأكد من أن كل طائفة ممثلة في كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية.

٦٢ - وفي هذا السياق، يشكّل إنشاء دول قادرة وقانونية تحظى بدعم السكان بطوائفه المتنوعة أحد التحديات الحاسمة بالنسبة لأفريقيا. ولتحقيق هذا الهدف، فإن تمهيد الساحة ليضطلع كل بدوره وتوفير الرقابة المحايدة والفعالة يُعدّان أمرين حاسمين في هذا الصدد. ومن الضروري أيضا أن يعمل المجتمع المدني وفئات المجتمعات المحلية بنشاط من أجل تحقيق التماسك وحل النزاعات المحلية واتباع نهج مشتركة لحل المشاكل، فضلا عن انخراط جميع الفئات ومشاركتها فعليا في إيجاد الحلول.

٦٣ - وتمثل المؤسسات الديمقراطية التي تعبر عن التعددية في المجتمع إحدى طرق ضمان إدماج الجميع ومشاركتهم. غير أن البلدان الأفريقية تواجه السؤال الواقعي والصعب وهو كيف يتم تحسين التعددية والمشاركة على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من خلال جملة أمور منها الأنظمة السياسية ذات التعددية الحزبية، مع ضمان ألا تصبح المنافسة السياسية مصدرا للمزيد من الانقسامات في تلك المجتمعات^(٣). ومن الواضح أن الديمقراطية تتطلب حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير. بيد أن هذه الحرية تُفهم بأنها، في بعض الحالات، تعني أن أصحاب المشاريع السياسية أحرار في تشكيل الأحزاب ونشرها على أسس دينية أو عرقية أو قبلية، وهي ممارسة لا تؤدي إلا إلى تعميق الانقسامات الموروثة. ويبرز ضعف بعض المجتمعات الأفريقية أمام هذا التلاعب الذي يقوم به أصحاب المشاريع الانتهازية مدى هشاشة عملية بناء الدولة في هذه القارة، وضرورة توفير المزيد من أشكال الحماية القانونية للعمليات الديمقراطية الوليدة.

٦٤ - وفي بعض الحالات تسوّق الانتخابات الديمقراطية للجمهور في شكل منافسة بين جماعات وتتيح القواعد للفائز الاستيلاء على جميع الغنائم. وكثيرا ما تكون هذه العمليات الانتخابية مسؤولة عن العنف وتزيد من ترسيخ الخطاب السليبي بين المجتمعات المحلية. ويصح هذا الأمر على وجه الخصوص عندما يكون هناك تنافس شديد على الموارد أو تمييز شديد، أو في المجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع أو بمرحلة انتقالية.

٦٥ - وتتطلب إدارة هذه التحديات بناء دول وأنظمة حكم قادرة وقانونية يُكفل فيها السلام والأمن ويحافظ عليهما. ويتعين أن تكون أنظمة الحكم هذه قادرة على تهئية البيئة القانونية والسياسية المناسبة لتحقيق نمو اقتصادي منصف وتوفير إمكانيات الحصول على الفرص والخدمات، لا سيما أشدها أهمية، من قبيل الأمن الحسدي وخدمات المياه والتعليم والصحة، والمحافظة على هذه البيئة. ويتعين إيجاد نظام الحكم هذا من خلال التنسيق مع

(٣) الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، تقرير الاستعراض القطري لجمهورية رواندا، حزيران/يونيه ٢٠٠٦. يمكن الاطلاع عليه من: www.eisa.org.za/aprm/pdf/Countries_Rwanda_APRM_Report.pdf.

المجتمع المدني والمنظمات المحلية والقطاع الخاص والعمل المستمر مع هذه الجهات من أجل ضمان المشاركة الكاملة من جميع الفئات، بما فيها الشباب والنساء وذوو الاحتياجات الخاصة، في هياكل اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين المحلي والوطني.

٦٦ - وعلى سبيل المثال، تقوم منظومة الأمم المتحدة في الصومال بدعم الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والحكومة الاتحادية الانتقالية في معالجة بعض هذه المسائل. وعلى الرغم من أن هناك جهودا تبذل لاستيعاب التجمعات السياسية المختلفة في السلطة السياسية على أساس التمثيل القبلي، فإن الحالة معقدة للغاية وتتطلب اتباع نهج واستراتيجيات مبتكرة لاستيعاب شتى الفئات ومعالجة مسائل التنوع على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية.

الدروس المستفادة من الانتفاضات في شمال أفريقيا فيما يتعلق بإدارة التنوع

٦٧ - تثبت الانتفاضات التي وقعت في شمال أفريقيا على مدى العام الماضي بوضوح أن تجاهل احتياجات الشباب ومعاناتهم وأحلامهم يمكن أن يطلق العنان للكثير من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. وكما جاء في تقرير مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعنون "استراتيجية الاستجابة للتغيير التحويلي الذي ناصره الشباب في المنطقة العربية"، فإن الموجة العارمة من عمليات التغيير التحويلي في المنطقة العربية للمطالبة بالكرامة الإنسانية والوطنية يعيد حتما تشكيل البيئة التشغيلية أو التمكينية التي تعمل فيها الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والقطري. وهي توفر أيضا فرصة لإعادة التفكير في النهج المتبعة فيما يتعلق بالمساعدة والتعاون الإنمائيين بطرق تضيف مزيدا من الأهمية على جملة مسائل متشابكة تتمثل في الحكم الديمقراطي الحق، وسيادة القانون، والعدالة والمساواة الاجتماعيتين، والنمو الاقتصادي الشامل والمستدام بيئيا المعتمد على العمالة.

٦٨ - وتثير انتفاضات شمال أفريقيا اهتماما متجددا بنماذج الحكم ومسارات الديمقراطية، وكذلك بالتنمية الاقتصادية الشاملة والعدالة التي تستند إلى العمالة. وينبغي أن تستجيب هذه النماذج بشكل خاص لاحتياجات الشباب والنساء وأدوارهم، وأن تؤدي إلى عقود اجتماعية تنص على إقامة علاقات أكثر شمولاً بين الدولة والمجتمع وعلى قيام حكومات مستجيبة وخاضعة للمساءلة يشكل المواطنون محور عملها. وفي مصر، حيث تصل نسبة النساء الريفيات غير المسجلات إلى ما يقرب من ٨٠ في المائة، أقامت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) شراكة مع وزارة الداخلية لتنظيم عملية التسجيل وإصدار بطاقات هوية للنساء الريفيات. وقد جرى تسجيل ما يقرب من مليون امرأة حتى الآن.

٦٩ - وتستلزم معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء الانتفاضات واستمرار الأزمات في شمال أفريقيا تحسين الحكم وسيادة القانون. وهذا شرط أساسي لتحقيق الاستقرار السياسي والتقدم الاجتماعي الاقتصادي، وبناء مصداقية الحكومات الجديدة في تونس وليبيا ومصر وأي بلد آخر في القارة. فالدول لا تكتسب الشرعية إلا عند خضوع الأفراد والمنظمات والمؤسسات، في كلا القطاعين العام والخاص، للمساءلة بموجب القانون، وحيث تضمن الدولة السلامة المادية للأفراد والمجتمعات المحلية والمؤسسات والبنية التحتية على نحو يحمي الحقوق. ولتحقيق ذلك، يجب أن تطبق القوانين على قدم المساواة وأن يُحكم بها باستقلالية في إطار تنظمه مبادئ الشفافية والنزاهة والعدالة.

٧٠ - ومع قيام الحكومات في شمال أفريقيا بتحديد ومعالجة الأولويات والأعمال الوطنية الحالية والمستقبلية اللازمة لإرساء الديمقراطية والأمن والقانون والنظام، ينبغي أن يستند الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى البلدان في المنطقة إلى مشاورات شاملة تُجرى مع الحكومات والجهات الفاعلة السياسية الناشئة والمجتمع المدني.

المشاركة والتمثيل: النساء والفتيات والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة

٧١ - توصف أفريقيا بأنها قارة شابة: وفقا لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فإن أكثر من ٦٠ في المائة من سكان أفريقيا الحاليين هم دون سن الثلاثين من العمر. وضمن هذا الواقع الديمغرافي، تشكل النساء والفتيات نصف عدد سكان القارة. وتتطلب الإدارة السليمة لهذا الواقع الديمغرافي مشاركة نشطة وموضوعية للنساء والفتيات في الوسط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ويتضمن عدد متزايد من البرامج القطرية للأمم المتحدة إشراك الشباب، بمن فيهم الفتيات، بوصفهم أدوات للتغيير الاجتماعي، وتعزيز قدرتهم على الانخراط في العمل المدني من قبيل العمل التطوعي والتنمية المجتمعية وحل النزاعات بالوسائل السلمية.

٧٢ - وفي شراكة مع تسع وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة والحكومة، بدأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) برنامجا مشتركا معنيا بعمالة الشباب في السودان وجنوب السودان. وتقدم اليونيدو مساعدة في بناء قدرات المنظمات الحكومية والمنظمات الشريكة من القطاع الخاص على مباشرة الأعمال الحرة والتدريب القصير الأجل على المهارات التقنية وتوفير مجموعات أنشطة تدريب للشباب.

٧٣ - ويشكل الأشخاص ذوو الإعاقة وذوو الاحتياجات الخاصة أحد الأبعاد الديمغرافية الذي يهمل في كثير من الأحيان. وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون حوالي ١٥ في المائة من أية مجموعة من السكان. ولا تتوافر لحوالي ٨٠ في المائة من الأطفال ذوي الإعاقة في البلدان النامية، إمكانية الحصول على التعليم الأساسي. وتؤدي

النزاعات إلى زيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك المقاتلون السابقون، ولا يمكن أن تنجح عملية إعادة الإدماج بعد انتهاء النزاع ما لم تؤخذ احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بعين الاعتبار. وتتطلب الإدارة السليمة للتنوع في أفريقيا أن يجري التفكير بعناية أكبر باحتياجات ومساهمات الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في تخطيط السياسات وتنفيذها.

٧٤ - وتمثل مشاركة المرأة أيضا تحديا رئيسيا. وتبين الأدلة أن المرأة تعاني على نحو غير متناسب في أوقات الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، بما في ذلك النزاعات، بسبب مركزهن غير المتكافئ أصلا. وكثيرا ما تترجم الأزمات الاجتماعية والسياسية إلى فقدان العمل والدخل، وإلى تحد يتمثل في العثور على وظيفة جديدة، وكذلك إلى تناقص قيمة مشاريعهن المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وعدم قدرتهن على إعادة تكوين رؤوس أموالهن، مع ما يترتب على ذلك من آثار على مُعالِهن.

٧٥ - ومن أجل معالجة هذه الانتكاسات، يجب أن تعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية مع الحكومات لتعزيز إمكانية وصول المرأة إلى مؤسسات الحوار الاجتماعي والسياسي ومشاركتها وتمثيلها فيها، وأن تتصدى للعنف الجنساني، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي، من حيث استخدامهما سلاحا من أسلحة الحرب. ويقوم العديد من البلدان الأفريقية على نحو متزايد باستخدام تدابير العمل الإيجابي، بما في ذلك وضع سياسات لتخصيص الحصص وتحقيق تكافؤ الفرص، بوصفها أداة لإدارة التنوع من أجل تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في المؤسسات والعمليات الوطنية. وفيما يتعلق بالعنف الجنسي، اشتركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة عمليات حفظ السلام في وضع برنامج تدريبي مراعى للاعتبارات الجنسانية عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في عمليات حفظ السلام يستهدف جنود البلدان المساهمة بقوات، مثل كينيا، قبل نشرهم.

الإقصاء الاجتماعي وإسهامه في الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٧٦ - من شأن افتقار إدارة التنوع الاجتماعي والاقتصادي إلى الفعالية أن يسهم في إذكاء جذوة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتستغل عصابات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية أوجه الضعف في الحياة الاجتماعية الاقتصادية، كارتفاع نسبة البطالة وانتشار الفقر واستئراء الفساد والإقصاء الاجتماعي. وتواجه المجتمعات المتأثرة بالنزاع وعمليات الانتقال السياسي والأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية تحدي انتشار الجريمة الذي لا مفر منه، بما في ذلك حدوث طفرة في الأنشطة الإجرامية المنظمة. ويمكن أن يؤدي حدوث حالات ضعف مؤقتة في الحكم، من قبيل ضعف مراقبة الحدود وقصور القدرة التشغيلية لإنفاذ القوانين، إلى تهئية السبل أمام عمل الجماعات المتطرفة والإرهابيين. وفي الواقع، يواجه عدد من البلدان الخارجة

من التزايدات في أفريقيا حالات شديدة من الفقر وعدم الاستقرار السياسي، وهو ما يجعلها فريسة سهلة لعصابات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية.

٧٧ - ويقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حالياً، في الإطار العام لبرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا للفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤، الدعم للدول الأعضاء في غرب أفريقيا في مجال التصدي للتهديدات الأمنية المتزايدة. ويقدم المكتب المساعدة التقنية ومجموعات خبرات في مجال بناء القدرات لأجهزة إنفاذ القوانين في المنطقة، للمساعدة في الحد من الإرهاب، والتدفق غير المشروع للمخدرات، والاتجار بالبشر، والأدوية المغشوشة، وانتشار الأسلحة.

٧٨ - وبالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا/إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومنظمة الإنتربول، عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، من أجل التصدي للاتجار بالمخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا، من خلال تعزيز المؤسسات الوطنية والتعاون عبر الحدود بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٧٩ - ومع ذلك، لا يزال غرب أفريقيا يشكل معبراً رئيسياً للمخدرات من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، ويستلزم احتمال عدم الاستقرار وتدهور السلام والأمن وضع المزيد من الاستراتيجيات الفعالة بما يتسق ومبدأ المشاركة في تحمل المسؤوليات بين بلدان العبور والبلدان المستقبلية^(٤). ويتجلى الأمر كذلك، بصفة خاصة، لأن تسلل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى المنطقة يحوّل موارد هائلة يمكن أن تُوظف، لولا ذلك، من أجل تعزيز التنمية المستدامة.

جيم - أدوات إدارة التنوع وعملياتها

٨٠ - التنوع حقيقة واقعة. وفي الواقع، يجب أن تبدأ الإدارة الفعالة للتنوع باعتباره ميزة لا عائقاً. ويولد التنوع طائفة واسعة من الثقافات والتقاليد واللغات وأساليب العيش التي بوسعها أن تشكل مصادر للمعرفة والمبادرات وتلاقح الأفكار، وأن تحتزن لذلك، إمكانيات هائلة من أجل تحقيق التنمية.

٨١ - وتستخدم البلدان التي نجحت في إدارة التنوع طائفة من الأدوات والعمليات. فعلى المستوى السياسي، غالباً ما تتم إدارة مصالح الجماعات المتعددة عن طريق التمثيل النسبي

(٤) انظر (UNDOC, The Transatlantic Cocaine Market (Vienna, 2011)).

في مؤسسات صنع القرار، وكذلك عن طريق الهياكل القضائية وهياكل إنفاذ القانون. وأكثر ما يستخدم التمثيل النسبي أثناء الانتخابات، إما عن طريق تخصيص مقاعد لبعض المجموعات على قوائم الناخبين، أو عن طريق إنشاء مجالس للأقليات يتم التشاور معها بشأن مشاريع القوانين أو السياسات التي تهمها أو تعنيها بشكل خاص. ويفسح ذلك المجال أمام مختلف الجماعات لممارسة حقوقها السياسية، ولكنه غالباً ما ينطوي على خطورة استمرار هيمنة مجموعة الأغلبية، لأنها تملك عادة أكبر عدد من الممثلين في إطار هذا الترتيب.

٨٢ - وتتمثل الأدوات الأخرى لإدارة التنوع في العمليات والقوانين التي تجعل من المجتمع مكاناً يحتضن الجميع. وقد وضعت بلدان مثل جنوب أفريقيا سياسة تقوم على الاعتراف بلغات الأقليات بوصفها لغات وطنية أو رسمية وإتاحة نشر الوثائق الرسمية بتلك اللغات. هذا الأمر يعزز الشعور بالملكية والتماهي مع الدولة الموحدة. وهو يلبي أيضاً الحاجة الملحة لما تتوق إليه جميع الشعوب، وهو أن تحظى لغاتها وثقافتها وأديانها وتقاليدها وتاريخها بالاعتراف والاحترام. وفي بلدان أخرى، مثل جمهورية تنزانيا المتحدة، ساعد استخدام لغة محلية واحدة لا ترتبط بطائفة واحدة، بل تستخدمها طوائف عديدة بوصفها اللغة الرسمية، في إحداث نفس الأثر الموحد.

٨٣ - ولقد استكشفت الدول أيضاً اللامركزية بوصفها أداة لإدارة التنوع. وفي بعض الحالات، قد يشمل ذلك منح بعض أشكال الحكم الذاتي الإقليمي والرقابة المالية للمناطق والمقاطعات التي تتمتع بالحكم الذاتي في ما يتعلق بإدارة الشؤون المحلية والموارد وميزانيات التنمية. ويمكن أن يكون هذا الحكم الذاتي محدوداً، كما في حالة اللامركزية بأبسط أشكالها، حين تنفذ السلطات المحلية على الصعيد المحلي ميزانية تمت الموافقة عليها على الصعيد الوطني. وقد يكون أيضاً أوسع نطاقاً، مع تخصيص اعتمادات الميزانية للإدارات المحلية التي تقرر بعد ذلك ما ستضطلع به من مشاريع. وقد يكون كاملاً، كما في حالة زنجبار في جمهورية تنزانيا المتحدة، حيث تحتفظ الجزيرة، مع أنها جزء لا يتجزأ من الدولة القومية، بحكومتها وبرلمانها ومعظم المؤسسات الحكومية الأخرى، ما عدا الجيش.

٨٤ - والنظام الاتحادي هو من أكثر أشكال الحكم الذاتي اللامركزي التي تم استكشافها في أفريقيا كوسيلة لإدارة التنوع، وقد أصبح شائعاً بشكل خاص نظراً إلى أنه أفضل السبل، على ما يبدو، لضمان تقاسم السلطة، والاستقلالية المحلية، واللامركزية المالية، والإنصاف، والسيطرة على الموارد المحلية. إلا أن هذا النهج لا يخلو من أوجه ضعف. وغالباً ما تفتقر العمليات اللامركزية والمستقلة ذاتياً بتكاليف وتعقيدات هائلة، لا سيما على مستوى العلاقة بين الدولة المركزية والحكومات الإقليمية. وهناك أيضاً مخاوف من أن تنطوي هذه الحلول

على احتمال تشجيع الإحساس بالاختلاف، وأن تعمل فقط على تكريس انقسام البلد بشكل دائم بدلا من عن مساعدته على السعي نحو تحقيق الوحدة.

٨٥ - وإلى جانب أشكال منح الحكم الذاتي للمناطق والجماعات، في بلدان مثل بوروندي والصومال، فقد ترتبت على مفاوضات السلام صياغة دساتير تدعم قيام حكومة اتحادية، ولكنها تنص بوضوح على صيغة تقضي بإرساء تمثيل متوازن للجماعات على مستوى مجلس الوزراء وفي المناصب الحكومية.

٨٦ - وحتى لو حُلّت مسألة التمثيل السياسي، فقد تظل البلدان تعاني من النزاع بين الطوائف أو بين الجماعات والدولة إذا رُمي أن إنفاذ القانون ليس منصفاً. وتكتسب مشاركة الأقليات في قطاع الأمن وتقبلها لهذا القطاع والإحساس بملكيتها طابعاً حساساً بشكل خاص، لأن قوات الشرطة والأمن التشميلية مرتبطة ارتباطاً مباشراً بمستويات النزاع الدنيا في مختلف المجتمعات. وفي الواقع، فإن تكافؤ الفرص في الحصول على وظائف في قطاعي الأمن وإنفاذ القوانين والقدرة على الحصول على حماية هذين القطاعين وعلى ما يوفرانه من خدمات أخرى يكتسبان أهمية لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. ويمكن أن تشكل المؤسسة العسكرية أو مؤسسة الشرطة مؤسسة وحدة وطنية تعبر عن الروابط بين مختلف عناصر المجتمع وتنشئها لتعزيز التلاحم الاجتماعي، وتعمل على النحو الأمثل للمساعدة في صياغة رؤية وطنية للأمن تتجاوز مختلف الهويات، وتوفر الأمن للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والفتيات والرجال من الأقليات.

٨٧ - وفي البلدان التي حدث فيها نزاع بين الطوائف بالفعل أو حيث يكون الاستقطاب مشكلة، تبرز الحاجة إلى تشديد العقوبات على من يسعى إلى إثارة النزاعات العرقية والدينية وتعمد تسييس الاختلافات. وهناك الحاجة أيضاً إلى وضع استراتيجية للتربية المدنية تعمل على بناء هوية وطنية مشتركة، وتعزيز التلاحم الاجتماعي، وتشجيع الأشكال اللاعنيفة لتسوية النزاعات وقيم العيش المشترك.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٨٨ - يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي والنمو المنصف والمستدام وجود إدارة فعالة للتنوع. ويكمن تحدي إدارة التنوع في وضع ترتيبات مؤسسية وسياسية وهيكلية تتيح التخفيف من حدة الانقسامات المجتمعية الرئيسية وتسويتها. وبدون إدارة صحيحة للتنوع، لن ينجح بناء الدولة. ولا ينجح بناء الدولة إلا إذا عاش المواطنون بسلام فيما بينهم، وسعوا

لتحسين رفاههم الاقتصادي والاجتماعي المشترك في إطار نظام مشترك يقوم على مؤسسات فعالة وشاملة للجميع.

٨٩ - ولذلك، فإن تحقيق إدارة فعالة للتنوع شرط بالغ الأهمية لتحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. ويشكل إرساء التغييرات الهيكلية في مجال الحوكمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تعتبر أساسية لتعزيز الإدارة السليمة للتنوع، الخطوة الأولى لمواجهة هذا التحدي. ولتحقيق ذلك، ينبغي بناء مؤسسات دولة قادرة تعمل على النهوض بأمن جميع المواطنين ورفاههم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

٩٠ - وهذه الغاية، أدعو الحكومات الأفريقية إلى العمل، بدعم من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولا سيما الشركاء في مجال التنمية والمؤسسات المالية الدولية، من أجل تحقيق المزيد من الحماية الاجتماعية لأضعف الفئات، بهدف تعزيز رأس المال البشري، والحد من مواطن الضعف، وتعزيز الإنصاف والقدرة على العمل، والإنتاجية.

٩١ - وأحث منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على السعي لاتباع نهج أكثر تكاملاً من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية والمسائل الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان في منطقة الساحل، ومواصلة دعم البلدان الأفريقية في مساعيها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، وإصلاح قطاعها الأمنية، وتنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

٩٢ - وأحث منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وبوجه خاص، الشركاء في مجال التنمية، على تقديم الدعم للجهود المبذولة في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وتأمين سبل العيش المستدامة، وبناء قدرة المجتمعات على الصمود في المناطق المتأثرة بالتغيرات المناخية، سواء في إطار جدول أعمال التنمية، ومن حيث كونه عنصراً حاسماً للأهمية في منع نشوب النزاعات وتخفيفها.

٩٣ - وأحث الحكومات الأفريقية على أن تقوم، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، بتحديد وتنفيذ سياسات شاملة وعادلة تقلص الفارق في فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والاستفادة من الفرص الاقتصادية، لا سيما بالنسبة إلى الشباب والنساء والفئات المهمشة الأخرى، لأن ذلك يشكل خطوة هامة نحو تحقيق السلام المستدام والاستقرار في القارة.

٩٤ - وأحث كذلك منظومة الأمم المتحدة على دعم الجهود الوطنية الرامية إلى توضيح وسائل وحقوق الوصول إلى الموارد الطبيعية مثل الأراضي الخصبة والمياه وإلى حيازة

الأراضي وإمكانيات اللجوء إلى القضاء، باعتبار ذلك شرطاً أولياً لتحقيق الحوكمة الفعالة على الصعيد الوطنية والمحلية والإقليمية.

٩٥ - وأدعو منظومة الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم إلى الحكومات الأفريقية في بدء وتنفيذ عمليات يتسنى للشباب من خلالها أن يشاركوا بنشاط وفعالية في جهود بناء السلام وبناء الدولة.

٩٦ - وأكرر التزام منظومة الأمم المتحدة بالعمل مع الدول الأعضاء، ولا سيما من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، من أجل تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في عمليات صنع القرار، وفي الحوار الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، ومكافحة التمييز والعنف الجنساني.

٩٧ - وأدعو منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، وجميع الشركاء إلى تعزيز دعمهم المقدم للبلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى بناء الدولة الديمقراطية. وأدعو، على وجه التحديد، إلى تقديم الدعم للعمليات والسياسات الوطنية التي تعزز النظم السياسية الشاملة والقائمة على المشاركة؛ وللعمليات الانتخابية الموثوقة والشفافة التي تكفل التمثيل العادل للأقليات في الهيئات التمثيلية؛ وللمؤسسات التي تتصدى لأوجه عدم المساواة الاقتصادية والسياسية باعتبار ذلك أيضاً وسيلة لمنع نشوب النزاعات القائمة على التظلم.

٩٨ - وأدعو منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا والمجتمع الدولي إلى النظر مجدداً في كيفية وضع استراتيجيات فعالة من أجل التصدي لتحدي الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما في الدول الخارجة من النزاعات أو الدول الهشة الأوضاع، بما يتسق ومبدأ تقاسم المسؤولية بين بلدان المرور العابر والبلدان المستقبلة.

٩٩ - وإنني أشجع المجتمع المدني في أفريقيا، ولا سيما المنظمات الشعبية الدينية والمحلية، على اقتراح ووضع استراتيجيات للتربية المدنية تهدف إلى بناء هوية وطنية مشتركة، وتلاحم اجتماعي، وأشكال لاعنفية للحوار بين الطوائف وتسوية النزاعات، وتعزيز قيم التعايش التعاوني والسلمي.